تقديـر
موقف

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

هل يدفع التنازع حول مصادر الطاقة إلى جولة جديدة من الحرب في اليمن

وحدة الدراسات الميدانية

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية، والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.NET
@MOKHACENTER

هل يدفع التنـازع حول مصادر الطاقة
إلى جولة جديدة من الحرب في اليمن

تقديـــر موقـــف

شنَّت جماعة الحوثي، يوم الجمعة الموافق 21 أكتوبر 2022م، هجمات بالطَّائرات المسيَّرة والصَّواريخ، على ميناء الضَّبَّة النَّفطي بحضرموت، أثناء رسو سفينة لشحن النَّفط الخام مِن الميناء؛ ويُعدُّ هذا هو الهجوم الثَّاني وفق بيان الحكومة اليمنية، فقد سبق وأن استهدفت الجماعة بالطَّيران المسيَّر ميناء رضوم البترولي، بهجمتين متعاقبتين، في ليلتي 18 و19 أكتوبر 2022م[1]. وقد استثار هذا التَّصعيد ردَّ فعل مجلس الدِّفاع الوطني الذي أعلن جماعة الحوثي منظَّمة «إرهابية»، ودعا مختلف الأطراف إلى عدم التَّعامل معها؛ فهل سنشهد جولة جديدة مِن الصِّراع حول مصادر الطَّاقة؟ وما هي التَّداعيات المحتملة لهجوم جماعة الحوثي على موانئ تصدير النَّفط؟ وإلى أين تتَّجه التَّطوُّرات في اليمن والمنطقة؟

موارد محدودة مِن النَّفط:

تنتج اليمن كميَّات محدودة مِن النَّفط، لذلك فهي لا تنتمي إلى منظَّمة البلدان المصدِّرة للبترول (أوبك)، كما أنَّها تمتلك احتياطيات نفطية محدودة أيضًا، إذ لا تتجاوز الاحتياطات المؤكَّدة (4) مليار برميل (640 مليون متر مكعب)، وقد جرى استهلاك كميَّة مِنها. ووفقًا لمصادر متعدِّدة، مِن المتوقَّع ألَّا تستمر الاحتياطيات لأكثر مِن (9) سنوات، وقد أخذ الإنتاج مِن الحقول القديمة في الانخفاض، كما شهدت حصَّة الحكومة مِن كمِّيَّات إنتاج النَّفط الخام تراجعًا مستمرًّا، بلغ 6.5% سنويًّا في المتوسِّط، خلال الفترة 2001م- 2014م؛ ويتوقَّع في ضوء الاحتياطي المثبت استمرار مسار التَّراجع مستقبلًا.[2]

1. الحكومة اليمنية: كل الخيارات مفتوحة للتعامل مع الهجوم الإرهابي الحوثي على ميناء الضبة، سبأ نت (موقع وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/5VCA

2. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (12)، مارس 2016م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/64Vd

ومع هذا، فإنَّ الاقتصاد اليمني يعتمد بشكل كبير على تصدير النَّفط، ويُشكِّل الدَّخل مِن إنتاج النَّفط (70%) إلى (75%) مِن الإيرادات الحكومية، وحوالي (90%) مِن إجمالي الصَّادرات[3]؛ وتعتبر عائدات النَّفط والغاز أهمَّ مصادر تدفُّق العملة الصَّعبة التي تغذِّي الاحتياطيات الخارجية مِن النَّقد الأجنبي، وتموِّل واردات السِّلع الغذائية وغير الغذائية، وتدعم استقرار سعر الصَّرف[4].

الغـــــاز:

بدأ اليمن إنتاج وتصدير الغاز الطَّبيعي المسال في عام 2009م. وتبلغ إجمالي الطَّاقة الإنتاجية للمشروع (6.7) مليون طن متري سنويًّا، ومع هذا فإنَّ العائدات مِن تصدير الغاز ليست كبيرة، فقد مثَّلت حوالي (6.9%) و(5.1%) مِن إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدَّولة[5] عامي: 2013 و 2014 ويعود ذلك إلى أنَّ جزءًا مِن العائدات تذهب لتغطية التَّكلفة الاستثمارية الكبيرة لإنشاء مشروع تسييل الغاز في ميناء «بلحاف»،والذي كلَّف قرابة (5) مليار دولار، ولتوزُّع عائدات البيع بين عدد مِن الشَّركات الاستثمارية الأجنبية المساهمة في تأسيس «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال» (YING)[6]، والتي تشرف على المشروع.

3. تاريخ النفط والغاز في اليمن، موقع شركة صافر، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/678j
شوهد: 20/10/ 2022م.

4. نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد (14)، مايو 2016م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/6aML

5. صراع تصدير الغاز.. حرب أخرى تتجدد في اليمن، العربي الجديد، في: 17/10/2022م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/6np4

6. تضم الشركة شركات استثمارية أجنبية هي: شركة توتال، وهي المديرة للمشروع (39.62%)، شركة هنت للنفط (17.22%)، مؤسسة إس. كيه. الكورية الجنوبية (9.55%)، المؤسسة الكورية للغاز (6.00%)، شركة هونداي للغاز (6.00%)، الشركة اليمنية للغاز (16.37%)، الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (5.00%).

وكانت «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال» قد وقَّعت -عام 2005م- اتِّفاقات بيع مدَّتها 20 عامًا مع ثلاث شركات كبرى، هي: (كوجاز)، و(جي. دي. إف. سويز) و(توتال) الفرنسية، بأسعار محدَّدة سلفًا، إذ بيع سعر الغاز لـ«توتال» بـ(دولار واحد)، وللشَّركة الكورية «كوجاز» بـ(3.15) دولار، للمليون وحدة حرارية، بينما كانت الأسعار السَّائدة آنذاك تتراوح بين 11 و12 دولارًا للمليون وحدة حرارية. وقد تمكَّنت الحكومة اليمنية -عام 2014م- مِن تعديل أسعار الغاز مع الشَّركة الكورية «كوجاز» إلى (14) دولارًا لكلِّ مليون وحدة حرارية، وهو ما رفضته شركة «توتال» الفرنسية، مع أنَّ الحكومة اليمنية خاضت معها مفاوضات متعدِّدة، قبل أن يتوقَّف تصدير الغاز عام 2015م[7].

تأثير الحـــــــرب:

أدَّت العمليَّات العسكرية لدول «التَّحالف العربي»، والتي انطلقت في 26 مارس 2015م، إلى توقُّف إنتاج النَّفط والغاز. فقد أجلت الشَّركات الأجنبية العاملة في مجال الطَّاقة موظَّفيها مِن اليمن، وانخفضت كمية إنتاج النَّفط الخام وصادرات الغاز الطَّبيعي المسال بنسبة (67.8%) و(80.3%) على التَّوالي، عام 2015م، وذلك مقارنة بعام 2014م. وتوقَّفت مصفاة عدن عن تكرير النَّفط، وانخفض إنتاج مصفاة مأرب بنسبة (4.8%)، كما انخفضت كمِّيات واردات المشتقَّات النَّفطية بنسبة (65.3%)، ما أدَّى إلى شحَّة عرض الوقود في السُّوق المحليِّ8. وعانت اليمن نتيجة ذلك مِن أزمة طاحنة في المشتقَّات النَّفطية والغاز المنزلي.

7. اليمن يرفع أسعار الغاز لتوتال الفرنسية (85%)، العربي الجديد، في: 8/5/2014م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/654M

8. المرجع السابق.

في أغسطس 2016م، عاودت الحكومة اليمنية إنتاج وتصدير النَّفط مِن حقول «المسيلة» بمحافظة حضرموت؛ حيث جرى تصديره عبر ميناء الشِّحر في حضرموت، ومحطَّة «رودوم» نشيمة في محافظة شبوة. غير أنَّ الإنتاج ظلَّ متوقِّفًا في حقول النَّفط في محافظة شبوة، وحقول «صافر» في محافظة مأرب، بسبب وقوع خطِّ الأنابيب الذي ينقل النَّفط إلى ميناء الحديدة على ساحل البحر الأحمر، في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

وتوقَّف العمل في تصدير الغاز المسال مِن حقول «صافر»، عبر ميناء «بلحاف» بمحافظة شبوة، نتيجة عدم توفُّر الحماية الأمنية؛ وتحوَّل الميناء إلى ثكنة عسكرية للقوَّات الإماراتية التي رفضت الانسحاب مِنه، ودخلت في اشتباك مع محافظ شبوة السَّابق، محمد صالح بن عديو. وعلى الأرجح أنَّ إصرار محافظ شبوة السَّابق على استلام منشأة «بلحاف»، وإعادة تصدير الغاز، كان أحد أهمِّ أسباب إقالته مِن المحافظة، بعد ضغوط مارستها «أبو ظبي» على الرَّئيس المنقول صلاحيَّاته «عبدربِّه منصور هادي».

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني فقد ارتفعت عائدات اليمن مِن صادرات النَّفط الخام عام 2021م، حيث بلغت (1.418) مليار دولار، بالمقارنة مع (710.5) مليون دولار في العام السَّابق، بزيادة (707) ملايين دولار، أو (99.4%)، ويرجع ذلك إلى زيادة حصَّة الحكومة اليمنية مِن إجمالي قيمة الصَّادرات النَّفطية إلى (75.1%) في 2021م، صعودًا مِن (60.3%) في 2020م، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النَّفط في الأسواق العالمية في النِّصف الثَّاني مِن العام الماضي[9].

9. عائدات اليمن من النفط تتضاعف على 1.4 مليار دولار في 2021م، العربية نت، في: 2/5/2022م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/64-L

تزايد الاهتمام بملف الطَّاقة:

شـهدت الفـترة الأخـيرة تزايـد حضـور مصـدِّري الطَّاقـة (النَّفـط والغـاز) في الاشـتباك السِّياسي والإعلامـي بـين الأطـراف المتصارعـة في اليمن، وأسـهمت عـدة مِـن العوامـل في ذلـك، ومِنهـا:

1- أزمة الطَّاقة العالمية:

فقـد شـهد العـالم أزمـة في الطَّاقـة، ارتفعـت معهـا أسـعار الوقـود في جميـع أنحـاء العـالم، بسـبب إعـادة تنشـيط الاقتصاديـات العالميـة بعـد رفـع الإغـلاق الـذي فرضتـه معظـم البلـدان للحـدِّ مِـن تفـشي وبـاء «كورونـا»، حيـث أصبحـت الحاجـة إلى الطَّاقـة أكـبر مِن ذي قبـل. وارتفعـت بشـكل أكـبر بفعـل الحـرب الرُّوسـية الأوكرانيـة، إذ أدَّت الحـرب والعقوبـات التـي فرضتهـا الـدُّول الغربيـة عـلى روسـيا إلى نشـوء أزمـة كبـيرة في مصـادر الطَّاقـة، ارتفعـت معـه أسـعار البـترول إلى مـا يزيـد عـن (120) دولار للبرميـل الواحـد، قبـل أن تعود وتسـتقرَّ عند حـدود الـ(90) دولارًا. وتضاعفـت أسـعار الغـاز عـدَّة مـرَّات، في كثـير مِـن الـدُّول الأوربِّيـة. واتَّجهـت القـوى الدُّوليـة للبحـث عـن بدائـل عـن الغـاز الـرُّوسي، ومعـه انتعـش الحديـث عـن الغـاز اليمنـي، وتـمَّ الرَّبـط بينـه وبـين زيـارات ولقـاءات بـين أطـراف إقليميـة ودوليـة.

2- اتِّجاه الحكومة اليمنية لرفع إنتاج النَّفط: فقد أعلنت الحكومة، في شهر يناير 2020م، عن «خطَّة جديدة لزيادة إنتاجها النَّفطي، إلى نحو (80) ألف برميل يوميًّا، وفتح الأبواب أمام شركات التَّنقيب الأجنبية للدُّخول إلى البلاد، واستئناف نشاطها، بعد أن توقَّف خلال السَّنوات الخمس الماضية..، وأنَّ هناك شركات أمريكية أبدت استعدادها بالفعل للشُّروع في عمليَّات الحفر والتَّنقيب»[10]، وهذا ما أثار اهتمام جماعة الحوثي، وولَّد لديها الدَّافعية لمحاولة تقاسم هذه الموارد مع «مجلس القيادة الرِّئاسي»، وتحشيد ضغط سياسي وإعلامي تحت لافتات متعدِّدة: «دفع مرتَّبات الموظَّفين»، «منع نهب الثَّروات الوطنية»، «تقاسم الموارد».

3- النِّقاشات حول تجديد الهدنة: فمع أنَّ موضوع مرتَّبات الموظَّفين مِن الملفَّات ذات الأهمية، إلَّا أنَّه كان يحضر بقوَّة عند الحديث عن تمديد الهدنة، حيث وضع هذا الموضوع في صدارة المواضيع التي يتمُّ نقاشها، وهو ما وضع ملفَّ الطَّاقة تحت الأضواء بحجَّة أنَّه مصدر تمويل تلك المرتبات.

4- ضغوط الوسطاء الدُّوليِّين:

فمعظم المقترحات المقدَّمة مِن الوسطاء الدُّوليِّين تشير إلى الحاجة لتوجيه عائدات بيع النَّفط والغاز لدفع مرتَّبات الموظَّفين، مِن خلال صيغة «تقاسم الموارد»، فقد لوحظ انتقال تركيز الوسطاء حول آلية دفع المرتَّبات مِن الآلية التي حدَّدتها اتِّفاقية «استكهولم» إلى الحديث عن صيغة «تقاسم الموارد».

10. انظر: حكومة اليمن تتعهد برفع إنتاجها النفطي.. هل تسمح الإمارات لها بالتصدير، الجزيرة نت، في: 5/1/2020م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/6mRD

تصعيد حوثي:

مع فشل جهود تمديد الهدنة الإنسانية في بداية أكتوبر (الجاري)، أطلق الحوثيُّون -يوم السَّبت الموافق 1 أكتوبر 2022م- تهديدات باستهداف الشَّركات الأجنبية التي تستخرج النَّفط في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية الشَّرعية، ومنحوها مهلة للتَّوقُّف عن عمليَّات استخراج النَّفط؛ وتكرَّر هذا الموقف مرارًا. ولم تقتصر تلك التَّهديدات على الدَّاخل اليمني بل امتدَّت إلى دول «التَّحالف»، فقد أعلن الحوثيُّون بأنَّهم سيستهدفون شركات النَّفط العاملة في دولتي الإمارات والسُّعودية، مُعلنين منح تلك الشَّركات فرصة لترتيب وضعها والمغادرة مِن أراضيهما، وجدَّدوا -يوم الثَّلاثاء الموافق 4 أكتوبر- تهديداتهم، ودعوا المستثمرين في السُّعودية والإمارات إلى نقل استثماراتهم، ووصف المتحدِّث العسكري للجماعة الإمارات والسُّعودية بأنَّهما «محفوفتان بالمخاطر»[11].

لم تؤخذ تهديدات الحوثيِّين باستهداف المنشآت النَّفطية في اليمن على محمل الجد، حتَّى يوم الجمعة الموافق 21 أكتوبر 2022م، إذ أعلنوا تنفيذ ما وصفوها بضربة تحذيرية بسيطة، وذلك لمنع سفينة نفطية كانت «تحاول نهب النَّفط الخام»، عبر ميناء الضَّبَّة، بمحافظة حضرموت، بعد مخالفتها للقرار الصَّادر عن الجهات المختصَّة بحظر نقل وتصدير المشتقَّات النَّفطية السِّيادية اليمنية -حسب بيان لهم[12]؛ وذكر بيان لما يسمَّى «اللَّجنة الاقتصادية»، التَّابعة لجماعة الحوثي، أنَّ «أيَّ عمليَّات تصدير للنَّفط الخام أصبحت في نطاق الحظر. وأنَّهم «وجَّهوا ثلاث رسائل متتالية للسَّفينة (نيسيون كيا) وتجاهلتها، وأنَّ السَّفينة غادرت المياه الإقليمية اليمنية بعد العملية التَّحذيرية».

11. انظر: الحوثيون يحذرون المستثمرين في الإمارات والسعودية، قناة المهرية، في: 5/10/2022م، متوفر على الرابط التالي:
https://almahriah.net/local/23028

12. انظر: القوات المسلحة تعلن عن تنفيذ ضربة تحذيرية لمنع سفينة كانت تحاول نهب النفط الخام عبر ميناء الضبة، موقع وكالة سبأ للأنباء (التي يسيطر عليها الحوثيون)، في: 21/10/2022م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.saba.ye/ar/video168.htm

مِـن جهتـه، أكَّـد بيـان للحكومـة اليمنيـة وقـوع هجـمات مِـن قبـل جماعـة الحـوثي، يـوم الجمعـة الموافـق 21 أكتوبـر 2022م، على ميناء الضَّبَّة النَّفطي بحضرمـوت، أثنـاء رسـو سـفينة لشـحن النَّفط؛ وسـبق ذلـك أن اسـتهدفت بطيران مسـيَّر مينـاء رضُـوم البـترولي بهجمتـين متعاقبتـين، في ليلتـي 18 و19 مِـن الشَّـهر ذاتـه13. وأعلنـت وزارة النَّفـط والمعـادن في الحكومـة الشَّرعيـة عـدم حـدوث أي أضرار ماديـة أو بشريـة جـرَّاء الهجـمات الحوثيـة، مؤكِّـدة اسـتمرار عمـل كافَّـة شركات النَّفـط، وأنَّ هنـاك تواصـلًا مـع الـشَّركات النَّاقلـة لتأمـين عمليـة تصديـر النَّفـط الخـام، ومـع بقيَّـة مؤسَّسـات الدَّولـة لاتِّخـاذ كافـة التَّدابير اللَّازمـة لتأمـين عمليـة التَّصديـر[14].

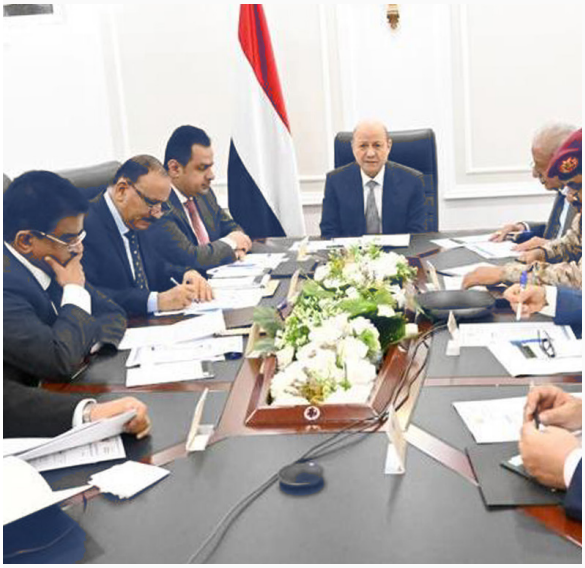

وعقـد مجلـس الدِّفـاع الوطنـي اجتماعًـا طارئًـا، بحضـور رئيـس وأعضـاء مجلـس القيـادة الرِّئـاسي، ورؤسـاء السَّـلطات التَّشريعيـة والتَّنفيذيـة والاستشـارية، ومحافظـي محافظـات حضرمـوت وشـبوة، ودعـا المجلـس المجتمـع الـدُّولي إلى تحمُّـل مسـئوليَّاته، وحـذَّر مِـن أنَّ هـذا التَّصعيـد الإرهـابي مِـن شـأنه إعفـاء الحكومـة اليمنيـة مِـن كافَّـة الالتزامـات التـي تنصَّلـت عنهـا مليشـيَّا جماعـة الحـوثي، بمـا فيهـا اتِّفـاق «استكهولم»، وعنـاصر الهدنـة الإنسـانية المنهـارة، والتَّسـهيلات الخدميـة الأخـرى[15].

13. الحكومـة اليمنيـة: كل الخيـارات مفتوحـة للتعامـل مـع الهجـوم الإرهـابي الحـوثي عـلى ميناء الضبـة، سـبأ نـت (موقـع وكالـة الأنبـاء اليمنيـة)، في: 21/10/2022م، متوفـر عـلى الرابـط التـالي:

https://shortest.link/5VCA

14. هجـوم عـلى ميناء الضبـة: الحكومـة اليمنيـة تتوعّـد بخيـارات مفتوحـة والحوثيـون يهـدّدون، العـربي الجديـد، عـلى الرابـط: https://shortest.link/77-g

15. مجلـس الدفـاع الوطنـي يعقـد اجتماعـا طارئـا برئاسـة رئيـس مجلـي القيـادة الرئـاسي، سـبأ نـت (موقـع وكالـة الأنبـاء اليمنيـة)، في: 22/10/2022م، متوفـر عـلى الرابـط التـالي:

https://www.sabanew.net/story/ar/91306

وأصدر المجلس القرار رقم (1) لسنة 2022م، بتصنيف ما وصفها «ميليشيات الحوثي الانقلابية» منظَّمة «إرهابية»، ووجَّه الجهات ذات العلاقة باستكمال الإجراءات اللَّازمة لتنفيذ القرار، وحذَّر الكيانات والأفراد الذين يقدِّمون الدَّعم والمساعدة، أو التَّسهيلات، أو أيَّ شكل مِن أشكال التَّعاون والتَّعامل مع هذه الجماعة «الإرهابية»، بأنَّه سيتم اتِّخاذ إجراءات وعقوبات صارمة تجاههم[16].

جاء ردُّ جماعة الحوثي على لسان وزير الإعلام، في حكومتها غير المعترف بها دوليًّا، بأنَّهم سيستهدفون أيَّ سفينه تدخل الموانئ اليمنية لنقل النَّفط.

وبهذا التَّصعيد عادت أجواء الحرب مِن جديد، ممَّا يستدعي رسم السِّيناريوهات المحتملة لتطوُّرات الأوضاع في اليمن في ظلِّ التَّصعيد المتبادل بين الحكومة وجماعة الحوثي.

16. مجلس الدفاع الوطني يصنف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية ويحذر من التعامل معها، سبأ نت (موقع وكالة الأنباء اليمنية)، في: 22/10/2022م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sabanew.net/story/ar/91308

السِّيناريوهات:

تشير القراءة الكاملة للمشهد إلى أنَّ الأمور قد تراوح بين ثلاثة سيناريوهات محتملة، يذهب الأوَّل مِنها إلى إمكانية أن تسفر الضُّغوط المتبادلة، ومجمل الأوضاع الدَّاخلية والخارجية، عن تفاهمات تسمح بهدنة جديدة، ويذهب السيناريوهان الآخران إلى أنَّ الأمور ستتَّجه نحو التَّصعيد العسكري، لكنَّهما يختلفان في مستوى ونطاق ذلك التَّصعيد، وهنا عرض لهذه السِّيناريوهات والعوامل التي تدعم كلًّا مِنها:

السِّيناريو الأوَّل: تبادل لأورق ضغط:

ينطلق هذا السِّيناريو مِن غياب إرادة حقيقية لدى أطراف الصِّراع في تجدُّد الحرب، وأنَّ كلًّا مِنهما يستخدم الأوراق التي يملكها للضَّغط باتِّجاه تحقيق أكبر مكاسب ممكنة مِن الهدنة التي يدور الاشتباك السِّياسي حولها. وفي هذا السِّياق جاءت الهجمات التَّحذيرية التي نفَّذتها جماعة الحوثي ضدَّ سفينة نقل النَّفط في ميناء، مستغلة رغبة المجتمع الدُّولي في فرض هدنة سياسية بأيِّ كلفة، وبشكل أكبر حالة التَّوتُّر العالية بين الإدارة الأمريكية والسُّعودية، ووجود رغبة أمريكية في تأديب السُّعودية، والنَّيل مِنها. وفي المقابل لجأ «مجلس القيادة الرِّئاسي» إلى إعلان جماعة الحوثي منظمة «إرهابية»، وهي واحدة مِن الأوراق القوية التي تحاشت السُّلطة الشَّرعية استخدمها في مراحل الصِّراع السَّابقة.

ويهدف مجلس القيادة الرِّئاسي إلى الضَّغط على الوسطاء الدُّوليين لمساومة جماعة الحوثي في عدم شنِّ هجمات جديدة على الموانئ، وتهديد سفن نقل النَّفط، مقابل التَّراجع عن هذا التَّصنيف؛ لا سيَّما ومجلس القيادة يدرك الأثر الكبير لهذه الورقة، فهي مِن جهة تغلق باب الحوار مع جماعة الحوثي، وتدفع الأوضاع نحو جولة جديدة مِن الحرب، وهو أمر لا يريده الحوثي، وهي مِن جهة تضع الأطراف الدُّولية في حالة حرج مع الحوثيِّين، وتدفعهم لتوجيه الكثير مِن الضَّغط على الحوثيِّين لترك تهديد الموانئ والسُّفن، والمطالب المبالغ فيها.

وهذا ما سيفتح الباب للمساومات، وقد ينتج عنه تفاهمات تتَّصل بآلية تسليم مرتَّبات الموظَّفين، وتجديد الهدنة، ربمَّا بمضمون أوسع ممَّا كانت عليه في الماضي.

يدعم هذا السِّيناريو رغبة كلِّ طرف في الوصول إلى تهدئه تمكِّنه مِن ترتيب أوضاعه، والضُّغوط الدُّولية الكبيرة التي لا ترغب في اشتعال أزمة جديدة في العالم، والضُّغوط التي تتعرَّض لها السُّعودية على ضوء توتُّر علاقتها مع الولايات المتَّحدة، والإشكالات البنيوية التي يعاني مِنها مجلس القيادة الرِّئاسي، والتي اقتضت إبقاء عدد مِن أعضائه في الرِّياض.

السِّيناريو الثَّاني: تصعيد أعمال العنف:

يميل هذا السِّيناريو إلى أنَّ قراءة الحوثيِّين الخاطئة للأوضاع الدَّاخلية والإقليمية والدُّولية ستدفعهم إلى التَّصعيد، ورفض تقديم تنازلات تتَّصل بمطالبهم الخاصَّة بصرف مرتَّبات للتَّشكيلات العسكرية التَّابعة لهم، وأنَّ هذا التَّوجُّه سيتعزَّز بحالة الانتشاء أمام قواعدهم في أنَّهم منعوا السَّفينة مِن دخول الميناء وأعادوها أدراجها، وهذا ما سيجبر «مجلس القيادة السِّياسي» على مقابلة التَّصعيد بمثله؛ وخاصَّة أنَّ الصِّراع يتَّصل بمصادر الطَّاقة، وهي مورد حيوي بالنِّسبة للمجلس، فعائدات النَّفط هي المصدر الرَّئيس الذي يمُكِّن المجلس مِن تسيير الأوضاع في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وبشكل أكبر يمكِّنه مِن دفع مرتَّبات مسئولي الدَّولة. وبالمجمل فإنَّ الأوضاع قد تدفع الطَّرفين نحو جولة جديدة مِن المواجهات، لكنَّها قد تكون أكثر عنفًا مِن الجولات السَّابقة.

يدعم تحقُّق هذا السِّيناريو: حالة الانتشاء التي يعيشها الحوثيُّون، وقراءتهم للأوضاع الدُّولية، وقد يحدث هذا الأمر بناء على ضوء أخضر أمريكي أو غربي لمعاقبة السُّعودية واستنزافها أمنيًّا. ويدعم تحقُّق هذا السِّيناريو أيضًا الضُّغوط الشَّعبية على مجلس القيادة الرِّئاسي باتِّجاه الرَّد العسكري على الاستفزازات الحوثية.

السِّيناريو الثَّالث: اتِّساع دائرة الصِّراع:

يتَّفق هذا السِّيناريو مع السِّيناريو الذي قبله في كثير مِن الحيثيَّات، غير أنَّه يميل إلى أنَّ التَّصعيد سيكون أكبر، فنطاق الاشتباك سيتجاوز اليمن إلى السُّعودية، وربمَّا الإمارات، في ضوء التَّهديدات التي أطلقها الحوثيُّون، والتي أشرنا إليها في السَّابق، خاصَّة بعد فشل جهود التَّهدئة بين الحوثيِّين والسُّعودية عبر تبادل زيارات الوفود. وعندئذ مِن المتوقَّع أن ينخرط في الاشتباكات جماعات شيعية عراقية، وأخرى مِن المنطقة، وقد نشهد تورُّطًا إيرانيًّا بشكل مباشر أو مِن خلال أدواته بالمنطقة.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.NET
@MOKHACENTER